

## أخطاء الوراقين والنقلة وأثر ذلك في تشويه النصوص

الدكتور فوزي حسن الشايب  
جامعة اليرموك

التصحيف والتحريف آفتان من أخطر الآفات التي منيت بها النصوص ولا تزال، ولم يكد يسلم من شرهما أحد، وهذا ما يفصح عنه قول الإمام أحمد بن حنبل<sup>(١)</sup>: "ومن يعرى من الخطأ والتصحيف". وليس من هدفنا في هذا البحث التعرض لهذا اللون من التصحيف والتحريف الذي وقع فيه الأئمة، فهذا مشهور معروف، وله مظانه<sup>(٢)</sup>، ولكننا نتناول تلك الأخطاء التي وقع فيها الوراقون والنقلة، وبقيت هذه الأخطاء موجودة، لم يتنبه إليها المحققون على الرغم من وضوحها أحياناً، وعدم انسجامها أو تضامها مع ما قبلها وما بعدها، أو بعبارة أخرى عدم اتساقها سياقياً مع ما قبلها وما بعدها.

ونود بادئ ذي بدء أن نوضح أن التصحيف والتحريف قد يكونان ماديين معنويين معاً، قوامهما تغيير في الصورة الخطية للكلمة أو العبارة، ينبني عليه تغير في المعنى، وقد يكون التغير لفظياً فقط بتغيير حركة الإعراب، أو معنوياً فقط، وذلك في عملية النقل أو الأخذ عن مرجع ما خاصة، فيؤدي سوء فهم الناقل لعبارة المؤلف، إلى الخروج بحكم مجانب للصواب، ينسبه خطأ إلى المؤلف.

فأما أخطاء الوراقين والنساخين فمنها ما هو في غاية الوضوح ومنها ما يحتاج إلى بعض التأمل وإعمال الفكر. فمما هو غاية في الوضوح والسهولة، ما جاء في المزهري للسيوطي، وهو قوله<sup>(٣)</sup>: "وقال ثعلب في أماليه: ارتفعت قريش في الفصاحة عن عننة تميم وتلتة بهراء ... وتضجّع قريش ...".

(١) المزهري ٣٥٣/٢.

(٢) انظر مثلاً كتاب "ما يقع فيه التصحيف والتحريف" للحسن بن عبدالله العسكري. وانظر أيضاً باب "معرفة التصحيف والتحريف" المزهري ٣٥٣/٢.

(٣) انظر المزهري ٢١١/١.

إن هذا النص قد جيء به في سياق إثبات تميّز لهجة قرّيش من غيرها، وتفوقها عليها بالاستدلال على ذلك بخلوها من مستبشع اللغات ومرذول اللهجات حسب وصفهم. ولكن آخر هذا النص ينقض أوله، ومن ثم يناقض نفسه؛ فيثبت أوله تميز لهجة قرّيش وارتفاعها في الفصاحة عن غيرها، ولكن آخر النص يثبت لهجة مرذولة - حسب مقاييسهم أو تعابيرهم - لقرّيش هي التضجّع، وعلى الرغم من هذا التناقض الواضح فإن المحققين لم ينتبهوا إليه، ولم يشيروا إلى هذا التحريف الذي أصاب النص. وبالرجوع إلى مجالس ثعلب نجد النص على النحو الآتي<sup>(١)</sup>: "ارتفعت قرّيش في الفصاحة عن عننة تميم، وكشكشة ربيعة، وكسكسة هوازن، وتضجّع قيس...". فالتضجّع إذن لقيس وليس لقرّيش، ولكن الناقل أو الناسخ حرف قيساً إلى قرّيش فكان الخطأ.

ومن هذه التحريفات الظاهرة والسهلة، ما نجده في كتاب "ما تلحن فيه العامة" المنسوب إلى الكسائي. وهو قوله<sup>(٢)</sup>: "وتقول: هذا بصل جزيّف بكسر الحاء وتشديد الراء. وخلّ ثقيف، بتشديد القاف. ورجل عنين، كما قالوا: سكير، إذا كان كثير السكر. وخمير إذا كان يشرب الخمر. وعرييد. هذا كله على مثال فعيل". لقد نسب هذا النص إلى الكسائي - وهو من هو - القول بأن "عرييد" على مثال "فعيل". وواضح تماماً أن مثل هذا لا يمكن بحال أن يصدر عن الكسائي، ولا عن أصاغر تلاميذ الكسائي، فمن له أدنى معرفة بالصرف يعرف أن عرييداً "فعليل" وليست فعيلاً، فكل ما في الأمر إذن أن الناسخ قد حرّف كلمة "عرييد" فجعلها عرييداً، ومع وضوحها أيضاً لم يشر محقق الكتاب إلى هذا التحريف الحاصل،

(١) انظر مجالس ثعلب ٨١/١ وانظر بحوث ومقالات في اللغة ص ٢٢٢.

(٢) ما تلحن فيه العامة ص ١١٣.

فبقيت ماثلة في الكتاب شاهدة على هذه الآفة التي منيت بها النصوص بسبب أخطاء الوراقين.

وإذا كانت هذه الأمثلة من الوضوح بمكان، فإن هناك أمثلة أخرى للتصحيف والتحريف تحتاج إلى شيء من إعمال الفكر والتدبر والتأمل، ومن ذلك، النص الذي أورده السيوطي في المزهري وجاء فيه<sup>(١)</sup>: "وبالجملة فإنه لم يؤخذ عن حضري قط، ولا عن سكان البراري ممن كان يسكن أطراف بلادهم المجاورة لسائر الأمم الذين حولهم ... ولا من تغلب واليمن فإنهم كانوا بالجزيرة مجاورين لليونان. ولا من بكر لمجاورتهم للقبط والفرس ...". فأين اليمن من الجزيرة المجاورة لليونان؟ وأين تغلب والفرس من القبط ومصر؟ وبمقابلة نص المزهري هذا بالنص نفسه الوارد في كتاب "الاقتراح في أصول النحو" للسيوطي أيضاً يتضح تماماً أن "النمر" قد حرّفت إلى "اليمن"، وأن "النبط" قد حرفت إلى "القبط"<sup>(٢)</sup>. وقد امتد هذا التحريف إلى بعض مؤلفات من أخذ عن المزهري، فالدكتور صبحي الصالح في كتابه "دراسات في فقه اللغة" لم يتنبه إلى التحريف الذي أصاب الكلمة الأولى، فجاء بها كما هي في كتابه آنف الذكر<sup>(٣)</sup>، غير أنه جاء بالكلمة الثانية على وجهها الصحيح. وإذا كان الدكتور صبحي الصالح قد تنبه إلى بعض هذه التحريفات فإن محققي كتاب المزهري لم يتنبهوا إلى أن هناك تحريفاً، ولم يظهر لهم عدم الاتساق وعدم التضام السياقيين لهاتين الكلمتين.

ومن هذا النوع من التحريف الذي يحتاج إلى فضل تأمل وإعمال للفكر ما وقع في "قرآن النحو"؛ كتاب سيبويه، ولم يتنبه إليه المشرفون على الطبعة الأميرية على الرغم مما هو معروف عنهم من التحري والضبط والإتقان، بحيث وصفت

---

(١) ما تلحن فيه العامة ص ١١٣.

(٢) الاقتراح في أصول النحو ص ٥٦. وانظر: بحوث ومقالات في اللغة ص ٢٢٣.

(٣) دراسات في فقه اللغة ص ١١٣.

طبعتهم بأنها أصح طبعات الكتاب<sup>(١)</sup>، ولم يتبته إليه محقق الكتاب المرحوم عبدالسلام هارون، شيخ محققي هذا العصر بلا منازع، فقد جاء في "باب أسماء الأرضين" مما ينصرف ولا ينصرف، قوله<sup>(٢)</sup>: "وكذلك "هجر" يؤنث ويذكر". قال الفرزدق:

منهن أيامٌ صدقٌ قد عُرِفَتْ بها      أيامٌ فارسَ والأيامُ من هجرا

فهذا أنث. وسمعنا من يقول: "كجالب التمر إلى هجر" يا فتى".

لقد جاء سيبويه بهذين الشاهدين؛ الشعري والنثري، ليثبت - جازمين بذلك جزماً- أن كلمة "هجر" تصرف، وتمنع من الصرف، ولكن كلمة "هجر" جاءت في الشاهدين ممنوعة من الصرف. وهذا لا يتفق وسياق كلام سيبويه، فقد قال في بداية كلامه: إن "هجر" تؤنث وتذكر، ومجيئه بشاهدين لا بد أن يكون أحدهما دليلاً على التأنيث ومنع الصرف، والآخر على التذكير والصرف، وإلا كيف نتحقق من صدق دعواه أنه يذكر، ثم ما معنى الإتيان بشاهدين على منع الصرف؟ إن شاهداً واحداً كان يكفي لذلك. والذي يقطع الشك باليقين، أن المثال النثري الذي ساقه سيبويه إنما هو مثل على تذكير "هجر" وصرفها، قوله بعد إيراد بيت الفرزدق: "فهذا أنث". هذه العبارة توضح دون أدنى شك أن المثال النثري الذي سمعه وجاء به بعد، كان على التذكير والصرف. إن هذه العبارة يفهم منها تلقائياً، أن الآخر ذكّر "هجر"، ولو لم يكن الأمر كذلك ما كان لكلامه "فهذا أنث" معنى.

وإذا كان الأمر كذلك فإن ما أراده سيبويه يجب أن يكون بصرف "هجر" ويكون كلامه على النحو الآتي: "وسمعنا من يقول: كجالب التمر إلى هجر يا فتى". ولكن الناسخ حرّفها إلى "هجر". ولعل مرد ذلك إلى أن رواية هذا المثال

(١) تاريخ الأدب العربي ١٣٦/٢.

(٢) الكتاب ٢٤٣/٣. وطبعة بولاق ٢٣/٢.

بالتأنيث ومنع الصرف أكثر وأشهر. فأثبتت الكلمة على حسب ظنه هو لا كما أرادها سيبويه.

وفي العبارة شيء آخر، وهو أن قوله "يا فتى"، جيء به بعد إفعال الحاصرتين. وهذا يفهم منه أن "يا فتى" من كلام سيبويه، وليست مما سمعه سيبويه. والصحيح أن "يا فتى" هي من جملة ما سمعه سيبويه، فكان ينبغي إدخالها قبل إفعال الحاصرتين؛ لأنها من جملة ما سمعه سيبويه. وقبل أن نأتي بالدليل على ذلك، قد يسأل سائل: من أين لك أن تحكم بوجود تحريف ههنا مع أن الطبعة المحققة قد رجع فيها صاحبها إلى إحدى عشرة مخطوطة<sup>(١)</sup>. ونجيب عن ذلك بأن هذه المخطوطات على تعددها لا بد أن تكون قد أخذت عن أصل واحد مني بالتحريف، إن ورود هذه العبارة على هذا النحو في طبعات الكتاب المختلفة المحققة وغير المحققة، لا ينهض دليلاً على صحتها واستقامتها، ذلك أن الصحة والاستقامة لا يستدل عليهما بكثرة الورد، وتعدد المواطن، وإنما بالاتساق والتضام، والترابط المعنوي بين العبارات، قال الدكتور رمضان عبدالتواب<sup>(٢)</sup>: "وقد يكون النص موجوداً في كتب متعددة، غير أنه منقول فيها كلها عن كتاب واحد محرف، وحينئذ لا يغني التعدد هنا شيئاً".

ودليلنا على صحة ما نقوله، هو ورود كلمة "هجر" مصروفة في هذا المثل. فقد جاء في بعض كلام ابن رشيق<sup>(٣)</sup>: "ولم أسم كتابي هذا باسم السيد - زاده الله سمواً - لأكون كجالب التمر إلى هجر، ومهدي الوشي إلى عدن". وقد أورد الميداني هذا المثل، ولكن بمنع صرف "هجر"<sup>(٤)</sup> ولم يذكر أن له رواية أخرى بصرف "هجر". ويفهم من هذا أن رواية المثل بمنع صرف "هجر" هي المشهورة وكثيرة التداول على ألسنة العامة. ولكن دليلنا القاطع على أن هناك تحريفاً في كلمة "هجر" قوامه منع

(١) انظر الكتاب ١/٥٤ - ٥٨.

(٢) بحوث ومقالات في اللغة ص ١٩٣.

(٣) انظر العمدة ١/١٧.

(٤) انظر مجمع الأمثال ١/١٥٢ عمود ٢.

صرفها، وأنها كانت قد سيقّت من قبل سيبويه مصروفة هو رواية اللسان لكلام سيبويه، فقد جاء فيه <sup>(١)</sup>: "قال سيبويه: سمعنا من العرب من يقول: كجالب التمر إلى هجرٍ يا فتى". ثم أردف صاحب اللسان يقول <sup>(٢)</sup>: "فقله: "يا فتى" من كلام العربي. وإنما قال: "يا فتى" لئلا يقف على التتوين، وذلك لأنه لو لم يقل له: يا فتى، للزمه أن يقول: "كجالب التمر إلى هجرٍ"، فلم يكن سيبويه يعرف من هذا أنه مصروف أو غير مصروف". وعليه، يجب تصحيح العبارة لتكون كما أرادها سيبويه حقيقة، لا كما ظن النساخ أنه أراد.

ومن هذه التحريفات والتشويهات التي منيت بها نصوص التراث أيضاً، ما جاء في كتاب مجالس العلماء، للزجاجي، في المجلس الذي ضم ثعلباً وابن كيسان، وهو قوله <sup>(٣)</sup>: "حدثني بعض أصحابنا قال: أخبرنا أبو الحسن بن كيسان قال: قال لي أبو العباس: كيف تقول: مررت برجل قائم أبوه؟ فأجبتُه بخفض قائم ورفع الأب. فقال لي: بأي شيء ترفعه؟ فقلت: بقائم. فقال: أو ليس هو عندكم اسماً، وتعيوننا بتسميته فعلاً دائماً؟ فقلت ... قال: فيكف تقول: مررت برجل أبوه قائم؟ فأجبتُه برفعهما جميعاً. فقال لي: فهل تجيز أن تقول: مررت برجل قائم أبوه؟ فترفع به مؤخراً كما رفعت به مقدماً؟ قلت: ذلك غير جائز عند أحد ...".

هكذا وردت الجملة (قائم أبوه) في النسخة المحققة، دون أن يعلق المحقق عليها أيّ تعليق، واكتفى بالإحالة على كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي، ويبدو أنه لحظ في هذه الجملة وتركيبها شيئاً غير عادي، ولكنه لم يجد ما يقوله بشأنها فاكتفى بإحالة القارئ على كتاب السيوطي ملقياً تبعه ما فيها من تحريف وغموض على المرجع

---

(١) لسان العرب ١١٧/٧ (هجر).

(٢) المرجع السابق في المكان نفسه.

(٣) مجالس العلماء ص ٢٤٤.

الأخر، مع أن السياق يكاد ينطق بما يجب أن تكون عليه كلمة "قائم" في الجملة الأخيرة التي جاءت مشكلة خطأ بالضم.

وبدءاً نقول: كيف يستسيغ القارئ العادي قول ابن كيسان من أن: "مررت برجل قائم أبوه" غير جائز عند أحد؟ وكيف لا تجوز، وهي الجملة السابقة نفسها أي "مررت برجل أبوه قائم" وأنه ليس بينهما من فرق سوى تقديم الخبر وتأخير المبتدأ. إن ابن كيسان بقوله "غير جائز عند أحد" لا يقصد البتة هذه الجملة التي وردت في المجالس وهي "مررت برجل قائم أبوه" لأنها جملة جائزة وصحيحة ولا غبار عليها، ولا ينكرها أحد. ولكن إنكار ابن كيسان هو لجملة أخرى حرّفت إلى هذه الجملة، ثم إن قول ثعلب لابن كيسان "فترفع به مؤخراً كما رفعت به مقدماً" يكاد يفصح عن الجملة التي قصدتها ثعلب وأنكرها ابن كيسان، فالهاء في "به" عائدة على الوصف "قائم" وقوله "كما رفعت به مقدماً" يقصد الجملة الأولى "مررت برجل قائم أبوه فالوصف هنا مقدم، وعمل عمل الفعل، فرفع فاعلاً. والذي أرادته ثعلب من قوله: "فترفع به مؤخراً" أي ترفع "الأب" بالوصف على الفاعلية في حالة تأخر الوصف، هكذا: "مررت برجل أبوه قائم". هذا ما قصدته ثعلب، وهذا هو التركيب الذي قال عنه ابن كيسان: "غير جائز عند أحد"؛ وذلك لأن الفعل عند البصريين لا يتقدم عليه فاعله، فإذا كان هذا حال الفعل، فالأمر مع الوصف الذي هو فرع على الفعل في العمل هو من باب أولى.

فانظر كيف حرّفت الجملة على هذا النحو في كتاب مجالس العلماء، فاضطرب النص وشوّه كلام ثعلب وابن كيسان؟

ويبدو أن محقق الأشباه والنظائر لم يجد بشأن هذه الجملة ما يقوله فأثبتها صحيحة من حيث التركيب هكذا "مررت برجل أبوه قائم"<sup>(١)</sup> ولكن دون ضبط للكلمات في الجملة، ويبدو أن هناك سقطاً في مخطوطة الأشباه والنظائر بالنسبة للجملة استدرکه المحقق من مجالس العلماء، وعلى الرغم من إحالته على كتاب المجالس

(١) الأشباه والنظائر ٨٩/٥.

ورجوعه إليه فإن محقق الأشباه والنظائر سكت ولم يعلّق على الاختلاف في ترتيب كلمات الجملة المعنية بين مجالس العلماء والأشباه والنظائر. الخلاصة أن كلاً منهما قد أحال على الآخر، وبقيت الحقيقة بالنسبة إلى هذه الجملة ضائعة بين هاتين الإحالتين، غير أنها تظهر واضحة جلية في مرجع آخر تناول مجالس العلماء، ومن ضمنها مجلس ثعلب وابن كيسان وهو كتاب "تذكرة النحاة" لأبي حيان، حيث نجد فيه الجملة مثبتة على وجهها الصحيح وهو "مررت برجل أبوه قائم"<sup>(١)</sup>.

من هذا كله يتبين لنا أن عملية تحقيق النصوص ليست عملية سهلة، وإنما تتطلب يقظة وجهداً ووقتاً كبيراً حتى يتسنى لنا إخراج النص صحيحاً كما وضعه صاحبه، وليس كما آل إليه على أيدي الوراقين والنساخين أحياناً، حتى تتم الفائدة ويعم النفع. وإذا كان الرجوع إلى المصادر الأساسية ضرورياً في معظم الأحيان لتصحيح الخطأ الذي يرد في المصادر الثانوية، فإن الرجوع إلى المصادر الثانوية قد يكون ضرورياً أحياناً لتصحيح ما ورد في بعض المصادر الأساسية كما هو الحال في مجالس العلماء وتذكرة النحاة.

ومن قبيل هذا التحريف - في أغلب الظن - ما وقع في شرح أشعار الهذليين للسكري بشأن بيت حذيفة بن أنس<sup>(٢)</sup>:

نجا سالم<sup>(٣)</sup> والنفس<sup>(٤)</sup> منه بشدقه ولم ينجح إلا جفن سيف ومئزرا

فقد جاء بشأنه: "بخط أبي الطيب" أخي الشافعي: قال سيبويه: كأنه قال: نجا ولم ينجح، كما نقول: تكلم ولم يتكلم، إذا كان كلامه ضعيفاً. ونصب جفن سيف على

(١) تذكرة النحاة ص ١٤٩.

(٢) نسبه الجوهري وابن فارس إلى أبي خراش الهذلي. انظر الصحاح ٩٨٤/٣، وانظر الصحابي ص ١٨٧.

(٣) ويروي: نجا عامر. انظر الجمهرة ٤٩٦/٣.

(٤) في رواية ابن مالك "والروح" بدل "والنفس". انظر شرح التسهيل ١٧٥/٢. وفي تذكرة النحاة: "والموت منه بشدقه" بدل "والنفس". انظر تذكرة النحاة ص ٥٢٦.

الاستثناء المنقطع"<sup>(١)</sup>. ولكن هذا الشاهد، وهذا الكلام المنسوب إلى سيبويه، لا نجد لهما أثراً في الكتاب. وقد علّق المحقق على هذا الكلام بأن الشاهد "لعله سقط من الكتاب"<sup>(٢)</sup>.

وفي الحقيقة أن احتمال سقوط هذا الشاهد من كتاب سيبويه احتمال ضعيف، ذلك أنه ليس كتاباً عادياً، إنه أهم كتاب في النحو العربي على الإطلاق، ولا نعتقد أن هناك كتاباً حظي بالرعاية والاهتمام بعد كتاب الله بمثل ما حظي به كتاب سيبويه، ولا غرو في ذلك، فقد كان في أعين الناس أكمل كتاب في بابيه. قال المبرد<sup>(٣)</sup>: "لم يعمل كتاب في علم من العلوم مثل كتاب سيبويه؛ وذلك أن الكتب المصنفة في العلوم مضطرة إلى غيرها، وكتاب سيبويه لا يحتاج من فهمه إلى غيره". ومن هنا كانت تسميته بـ "قرآن النحو"<sup>(٤)</sup>. وقد تناقلته الأجيال وتعهده بال حفظ والدراسة والشرح، بحيث يكون من الصعب جداً تقبل فكرة سقوط شيء من شواهد، أو بعض من عباراته، ولا سيما أن شواهد سيبويه معدودة، ومعروفة، فقديماً نص الجرمي قائلاً<sup>(٥)</sup>: "نظرت في كتاب سيبويه فإذا فيه ألف وخمسون بيتاً. فأما الألف فعرفت أسماء قائليها، وأما الخمسون فلم أعرف قائليها". وهذا العدد يتفق تقريباً مع آخر إحصاء لشواهد سيبويه. فقد ذكر أحمد راتب النفاخ صاحب أحدث فهرسة لشواهد سيبويه أن الشواهد الشعرية بلغت سبعة وأربعين بيتاً وألف بيت<sup>(٦)</sup>، بإلغاء المكرر. وهذا يقارب ما أثار عن الجرمي، والخلاف بين العديدين يمكن حمله على تجوز الجرمي في التعبير.

---

(١) شرح أشعار الهذليين ٥٥٨/٢.

(٢) المرجع السابق هامش رقم ٢.

(٣) خزنة الأدب ٣٧١/١.

(٤) انظر مراتب النحويين ص ١٠٦.

(٥) طبقات النحويين واللغويين ص ٧٥ وانظر خزنة الأدب ١٧/١، ٣٦٩.

(٦) فهرس شواهد سيبويه ص ٩.

ثم إن سقوط الشاهد إن كان ممكناً متقبلاً، فإن سقوط فقرة كاملة من جميع النسخ قديماً وحديثاً أمر أكثر صعوبة.

ثم إن شرح الشواهد كالنحاس<sup>(١)</sup>، والسيرافي<sup>(٢)</sup>، والأعلم الشنتمري في شرحه لشواهد الكتاب المسمى بـ "تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب" على هامش كتاب سيبويه في طبعة بولاق، لم يشر أي منهم إلى أن هناك سقطاً، بل على العكس فقد نبهوا على الأبيات المزيدة، التي بلغت أحد عشر، أكثرها من إنشاد الأخفش فالمازني ثم الجرمي والمبرد<sup>(٣)</sup> كما تعرض العلماء إلى تخطئة<sup>(٤)</sup> رواية بعض الشواهد، والحكم على بعضها بأنها مصنوعة<sup>(٥)</sup>، ولكن لم يذكر أحد قط أن هناك سقطاً.

ثم إنني قد تتبعته هذا الشاهد في جميع المصادر التي وقعت يدي عليها، فلم أجد أحداً قد ذكر أنه من شواهد سيبويه، ولا أشار أحد قط إلى أن لسيبويه رأياً في تخريج نصب "جفن سيف" الوارد في الشاهد، في الوقت الذي حرص فيه كثير منهم على ذكر تخريج الكسائي والفراء ويونس، فابن قتيبة في المعاني الكبير<sup>(٦)</sup>، وثلعب في مجالسه<sup>(٧)</sup>، وابن السراج في أصوله<sup>(٨)</sup>، وابن دريد في جمهرته<sup>(٩)</sup>، والجوهري في صحاحه<sup>(١٠)</sup>، وابن فارس في الصحابي<sup>(١١)</sup>، وابن سيده في محكمه<sup>(١٢)</sup>، والزمخشري

(١) انظر "شرح أبيات سيبويه" للنحاس.

(٢) انظر "شرح أبيات سيبويه" للسيرافي، أبو محمد يوسف بن أبي سعيد السيرافي.

(٣) انظر نشأة النحو ص ٩٨.

(٤) المرجع السابق ص ٩٢.

(٥) المرجع السابق ص ٩٥.

(٦) ٩٧٢/٢.

(٧) ٤٥٦/٢.

(٨) ٢٩١/١.

(٩) ٤٩٦/٣.

(١٠) ٩٨٤/٣.

(١١) ص ١٨٧.

(١٢) ٣١٨/٧.

في أساسه<sup>(١)</sup>، وابن عصفور في مقزبه<sup>(٢)</sup>، وابن مالك في تسهيله<sup>(٣)</sup>. وابن منظور في لسانه<sup>(٤)</sup>، وأبو حيان في كل من: تذكرة النحاة<sup>(٥)</sup>، والبحر المحيط<sup>(٦)</sup>، والفيروزآبادي في بصائر ذوي التمييز<sup>(٧)</sup>، كل هؤلاء لم يشيروا من قريب أو بعيد إلى سيبويه في هذا الشاهد، ولا في تخريجه. ولا يعقل أن يكون من شواهد سيبويه ويغفل عنه هؤلاء جميعاً. وإذا كان الأمر كذلك قوي الاحتمال عندنا بكون الشاهد لغير سيبويه، وإن الكلام المنسوب لسيبويه في أشعار الهذليين ليس له أيضاً، وترجح لدينا في المقابل أن هناك تحريفاً من قبل النساخ حرّف فيه اسم صاحب هذا الكلام الحقيقي وهو ابن السراج إلى سيبويه، فقد وجدنا الشاهد، وكلاماً شبيهاً بهذا الكلام المنسوب إلى سيبويه في كتابه: "الأصول في النحو" الذي جاء فيه<sup>(٨)</sup>: "وقال الشاعر:

نجا سالم والنفس منه بشدقه      ولم ينج إلا جفن سيف ومئزرا

فقوله: نجا ولم ينج كقولك: أفلت ولم يفلت، أي لم يفلت إفلتاً صحيحاً، كقولك: تكلمت ولم أتكلم. ثم قال: إلا جفن سيف ومئزرا. كأنه قال: لكن جفن سيف ومئزرا". يقصد ابن السراج بذلك أنه منصوب على الاستثناء المنقطع، لأن هذا النوع من الاستثناء تكون فيه "إلا" بمعنى "لكن" عند البصريين، وبمعنى "سوى" عند الكوفيين<sup>(٩)</sup>.

(١) ١١٩/١.

(٢) ١٦٧/١.

(٣) ١٧٥/٢.

(٤) ٢٤١/١٦.

(٥) ص ٥٢٦.

(٦) انظر ١٢٦/١، ٢١٧/٦، ٢٩/٨.

(٧) ٩٧/٥.

(٨) ٢٩١/١ - ٢٩٢.

(٩) المرجع السابق ٢٩٠/١.

وقد روي هذا البيت بنصب "جفن". وقد ذكر ابن سيده أن ابن دريد قد ذكر أنه حكى بالكسر، وأن ابن دريد علّق على هذه الرواية بقوله: "ولا أدري ما صحته"<sup>(١)</sup>. ولكننا عندما رجعنا إلى الجمهرة لم نجد هذا الذي نسب إلى ابن دريد، والذي وجدناه هو قوله<sup>(٢)</sup>: "ويروى: نجا عامر، أي نجا والنفس في شذقه. وزعم يونس أن معناه: فلم ينج إلا بجفن سيف. وقد نصب هذا على الاستثناء". وعلى كل فإذا صح أن هناك رواية بالكسر، فإنها تخرج على أحد وجهين:

الأول: حذف حرف الجر وإبقاء عمله ضرورة أو شذوذاً، وذلك كالذي يروى عن رؤية أنه كان إذا قيل له: كيف أصبحت؟ يقول: خير عفاك الله<sup>(٣)</sup>، ومثل قول الشاعر:

إذا قيل أي الناس شر قبيلة      أشارت كليب بالأصابع

يريد: إلى كليب. وقد نص النحويون على أن حذف الجار وإبقاء عمله لا يجوز في سعة الكلام إلا في اسم الله تعالى في القسم بسبب كثرة الاستعمال، ويكون في غيره شذوذاً<sup>(٤)</sup>، وعبارة ابن هشام في المغني تفيد جواز ذلك بقلة<sup>(٥)</sup>.

والوجه الآخر يكون على الإتيان للمستثنى منه المحذوف في اللفظ والمعتبر في القصد والنية، وتقديره: ولم ينج شيء إلا جفن سيف. وضعف هذا الوجه آت من الإتيان لشيء مقدر، غير موجود في اللفظ.

وأما النصب فقد اختلف في تخريجه هو الآخر؛ فمنهم من عده استثناء مفرغاً، ومنهم من عده استثناءً منقطعاً، ومنهم من خرجه على أساس الاستثناء المتصل.

(١) انظر المحكم المحيط الأعظم ٣١٨/٧، وانظر اللسان ٢٤١/١٦.

(٢) انظر الجمهرة ٤٩٦/٣.

(٣) انظر ضرائر الشعر ص ١٤٥. وانظر مغني اللبيب ص ٧١٢.

(٤) السابق في المكان نفسه.

(٥) انظر مغني اللبيب ص ٧١٢.

فيونس ذهب إلى أن الاستثناء مفرغ وأن "جفن سيف" منصوب بنزع الخافض. جاء في تذكرة النحاة عن الفراء قوله<sup>(١)</sup>: "خرجت إلى البصرة في طلب العربية، فجلست في حلقة يونس فجاءه رجل فسأله عن قوله:

نجا سالم والموت منه بشدقه ولم ينج إلا جفن سيف ومئزرا

بم نصب؟ فقال له يونس: بفقدان الخافض. أراد: بجفن سيف ومئزر. قال الفراء: وأخطأ. وهذا الاستثناء الصحيح كما تقول: ذهب مال زيد وحشمه إلا سعيداً وعبيداً". وقد ذكر ثعلب هذه القصة في مجالسه بشيء من التصرف<sup>(٢)</sup>. وقد ذهب مذهب يونس كل من الجوهرى وابن سيده، والمجد الفيروزآبادي. وهذا واضح من تحليلهم لأسلوب الاستثناء في الشطر الثاني من البيت، قال الجوهرى<sup>(٣)</sup>: "أي بجفن سيف ومئزر". وقال ابن سيده<sup>(٤)</sup>: "وعندي أنه أراد: ولم ينج إلا بجفن سيف، ثم حذف وأوصل". وقال المجد الفيروزآبادي<sup>(٥)</sup>: "أي بجفن سيف وبمئزر".

وأما الكسائي وتلميذه الفراء فقد ذهبوا إلى أن نصب "جفن سيف" على الاستثناء الحقيقي من مقدر محذوف، فهو استثناء مفرغ في اللفظ، ولكنه تام متصل من حيث المعنى والقصد والنية. جاء في المعاني الكبير<sup>(٦)</sup>: "وكان الكسائي ينصبه على الاستثناء. يريد: ولم ينج ما له، كما تقول: نجا فلان، وأنت تريد ما له. واحترق منزل فلان إلا بيتين".

(١) تذكرة النحاة ص ٥٢٦.

(٢) مجالس ثعلب ٤٥٦/٢.

(٣) الصحاح ٩٨٤/٣.

(٤) المحكم ٣١٨/٧. وانظر اللسان ٢٤١/١٦.

(٥) بصائر ذوي التمييز ٩٧/٥.

(٦) ٩٧٢/٢.

ونصب المستثنى في الاستثناء المفرغ على أساس الاستثناء من مستثنى منه مقدر، مذهب للفراء خاصة، وللكوفيين عامة. قال الرضي<sup>(١)</sup>: "والفراء يجيز النصب على الاستثناء في المفرغ نظراً إلى المقدر استدلالاً بقوله:

يطالبي عمي ثمانين ناقه ومالي يا عفراء إلا ثمانيا"

ولم يجد الرضي في هذا البيت دليلاً قاطعاً على صحة جواز النصب في الاستثناء المفرغ مراعاة للمقدر كما ذهب للفراء، فقال<sup>(٢)</sup>: "ويجوز أن يريد: إلا ثمانية جمال. فرخّم في غير النداء ضرورة". والدليل إذا تطرق إليه الاحتمال فسد به الاستدلال.

وقد مال النحاة المغاربة إلى رأي الفراء في تخريج نصب "جفن سيف" في بيت حذيفة بن أنس. قال ابن عصفور<sup>(٣)</sup>: "والاسم الواقع بعد "إلا" لا يخلو من أن يكون قبله عامل مفرغ للعمل فيه أو لا يكون. فإن كان فيما أن يكون العامل المفرغ رافعاً أو ناصباً أو خافضاً. فإن كان رافعاً عمل فيه، وذلك نحو قولك: ما قام إلا زيد. وإن كان ناصباً أو خافضاً، فيما أن يكون معموله محذوفاً، أو لا يكون. فإن لم يكن له معمول محذوف، كان الاسم الذي بعد "إلا" على حسب ذلك، وذلك نحو قولك: ما ضربت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد. وإن كان معموله محذوفاً، كان الاسم الذي بعد "إلا" منصوباً على الاستثناء. ومن ذلك قوله:

نجا سالم والنفس منه بشدقه ولم ينج إلا جفن سيف ومئزرا

(١) شرح الكافية ١٠٥/٢. وانظر خزانة الأدب ٣٧٥/٣.

(٢) المرجع السابق في المكان نفسه.

(٣) المقرّب ١٦٧/١.

أي: ولم ينج شيء إلا جفن سيف ومئزرا". وعليه، فالاستثناء تام متصل معنى، والمستثنى منه المحذوف مقرر وموجود في النية والقصد. وهذا عين ما قصده ابن مالك بقوله<sup>(١)</sup>: "فالظاهر أنه أراد: ولم ينج شيء. فحذف لدلالة النفي والاستثناء بعده على منفي عام للمستثنى وغيره". وعليه فالاستثناء مفرغ لفظاً، متصل معنى، والاستثناء فيه قائم على أساس المعنى لا اللفظ. وأما أبو حيان فإنه لم يزد على أن كرر كلام ابن عصفور بحروفه تقريباً، قال في البحر المحيط<sup>(٢)</sup>: "إن الاسم بعد "إلا" إما أن يفرغ له العامل فيكون على حسب العامل نحو: ما قام إلا زيد. وما ضربت إلا زيداً، وما مررت إلا بزيد، إذا جعلت "زيداً" و "بزيد" معمولاً للعامل قبل "إلا"، أو لا يفرغ. وإذا لم يفرغ فإما أن يكون العامل طالباً مرفوعاً فلا يجوز إلا ذكره قبل "إلا" وإضماره إن كان مما يضم، أو منصوباً أو مجروراً فيجوز حذفه وإثباته. فإن حذفته كان الاسم الذي بعد "إلا" منصوباً على الاستثناء، فنقول: ما ضربت إلا زيداً، تريد: ما ضربت أحداً إلا زيداً ... قال الشاعر:

نجا سالم والنفس منه بشدقه      ولم ينج إلا جفن سيف ومئزرا

يريد: ولم ينج شيء إلا جفن سيف".

والخلاف بين نصي ابن عصفور وأبي حيان شكلي وإجراء نظري فحسب، فهما يتفقان على أن "جفن سيف" ليس معمولاً مباشراً للعامل قبل إلا، فمعمول العامل المفرغ محذوف على رأي ابن عصفور، والمستثنى منه محذوف على رأي أبي حيان نظراً إلى كونه فضلة، ولكن معمول العامل المفرغ هو المستثنى منه، فالنتيجة واحدة هي أن المستثنى منه محذوف في كلتا الحالتين، ولكن السؤال الذي يفرض نفسه الآن: كيف يتأتى للفراء ومتابعيه أن يحكموا على أن هذا المحذوف مقرر موجود في

(١) شرح التسهيل ١٧٥/٢.

(٢) ١٢٦/١.

النية، أو أنه غير مقصود وغير منوي؟ كيف يتأتى لنا الاطلاع على نية المتكلم وقصده؟ حتى نستطيع التفريق بين الاستثناء المفرغ لفظاً ومعنى، والاستثناء المفرغ لفظاً لا معنى؟ بين المحذوف لفظاً ونية، وبين المحذوف لفظاً لا نية؟ أتى لنا ذلك؟ إن كل استثناء مفرغ يمكن أن يدعى فيه أن المحذوف مقصود في النية، ومن ثم لا يبقى ثمة فرق بن الاستثناء التام المتصل والمفرغ، وأكثر من ذلك يمكن إنكار وجود المستثنى المفرغ جملة، لهذا كله أنكر الرضي على الفراء تجويزه النصب مراعاة للمقدر فقال<sup>(١)</sup>: "وما أجازته مردود لوجوب قيام المستثنى مقام المقدر في الإعراب".

وهناك نوع آخر من التحريف يمكن أن نسميه التحريف المعنوي للنصوص، وهو الأثر الناشئ عن سوء فهم الناقل لقصد المؤلف، الأمر الذي يؤدي إلى إصدار أحكام، واستخلاص نتائج فاسدة، مجانية للصواب، ينسبها قارئ النص خطأ إلى أناس هم منها براء. فمن ذلك ما نسبه الدكتور أحمد علم الدين الجندي إلى الكسائي وهشام من أنهما قرأ: قول وسوق وسوء... أي قراءة هذه الأفعال المبنية للمفعول بإخلاص الضم! قال بهذا الخصوص<sup>(٢)</sup>: "الفعل الثلاثي الذي انقلب عين فعله ألفاً في الماضي - إذا بني للمفعول - نراه يختلف في صيغته عند القبائل العربية، فقريش ومن جاورها من بني كنانة آثرت الياء في عينه كقولهم: "قيل"، بينما قبائل قيس وعقيل ومن جاورهم، وعامة أسد يقولون فيها: "قول" بالواو. كما عزيت الصيغة الواوية إلى بني دبير وفقعس. وقد قرأ بها نافع وابن عامر والكسائي كما جاء في البحر<sup>(٣)</sup> أن الكسائي وهشاماً قرأ في: قيل وغيض وحيل وجيء

(١) شرح الكافية ١٠٦/٢.

(٢) اللهجات العربية في التراث ٤٠٨/١-٤٠٩.

(٣) يقصد: البحر المحيط.

وسيق بالواو". وكرر هذا الكلام في موطن آخر فقال<sup>(١)</sup>: "... ويمكن أن نرى شاهد ذلك في قراءة الكسائي وهشام: وقول يا أرض ابلعي، وسوق الذين انتقوا، وسوء بهم".  
وقول الشاعر:

وقول لا أهل له ولا مال

وقول الآخر:

ليت شباباً بوع فاشترت".

وهذا الكلام ينطوي في الحقيقة على مغالطات كثيرة؛ منها: الزعم بأن قيساً وعقيلاً ومن جاورهم وعامة بني أسد قرأوا "قول" بالواو! والصحيح أنهم قرأوا بالإشمام لا بإخلاص الضم، ومنها ما نسبه إلى صاحب البحر المحيط من أنه ذكر أن هشاماً والكسائي قرأ بالواو في قيل وغيض ... والصحيح أن أبا حيان لم يقل ذلك البتة، وأن الكسائي وهشاماً ولا أحد من القراء قرأ بالواو أي بإخلاص الضم. والغريب أن الدكتور الجندي قد نقل نصه الأول حرفياً عن البحر المحيط، وقد نص البحر المحيط في آخر الفقرة على أن قراءة إخلاص الضم لم يقرأ بها أحد، ومع النص الصريح على هذا، يخرج الباحث الكريم بأحكام ونتائج غاية في البعد والغرابة، ولنتأمل عبارة البحر المحيط، قال أبو حيان: <sup>(٢)</sup> "الفعل الثلاثي الذي انقلب عين فعله ألفاً في الماضي إذا بني للمفعول أخلص كسر أوله وسكنت عينه ياء في لغة قريش، ومن جاورهم من بني كنانة، وضم أولها عند كثير من قيس وعقيل ومن جاورهم وعامة بني أسد. وبهذه اللغة قرأ الكسائي وهشام في قيل وغيض وحيل وسيء وسيئت وجيء وسيق، وافقه نافع وابن ذكوان في سيء

(١) اللهجات العربية في التراث ٥٧٠/٢.

(٢) البحر المحيط ٦٠/١-٦١.

وسيئت، زاد ابن ذكوان حيل وسيق<sup>(١)</sup>. وباللغة الأولى قرأ باقي القراء. وفي ذلك لغة ثالثة وهي إخلاص ضم فاء الكلمة وسكون عينه واواً. ولم يقرأ بها، وهي لغة لهذيل وبني دبير".

هذا هو نص البحر المحيط الذي استخلص منه الباحث الكريم أحكامه السابقة. وواضح تماماً من قول أبي حيان: ضمّ أولها، أي ضم أول فاء الكلمة، ففاء الكلمة محرّكة إذاً بحركة مزدوجة، أو هو ما يعبر عنه بالإشمام، وهي اللغة الثانية التي قرئ بها في القرآن الكريم بعد لهجة إخلاص الكسر، وأنه بهذه اللغة، أي الإشمام قرأ الكسائي وهشام في الكلمات المذكورة، وغيرهما في بعضها. وهذا ما نصت عليه كتب القراءات كلها، ولناخذ مثلاً على ذلك كتاب النشر في القراءات العشر، قال ابن الجزري<sup>(٢)</sup>: "واختلفوا في: قيل وغيض وجيء وحيل وسيق وسيء وسيئت، فقرأ الكسائي وهشام ورويس بإشمام الضم كسر أوائلهن". وهل هناك ما هو أدل على خطأ ما ذكره الباحث الكريم من نص أبي حيان على أن لهجة إخلاص الضم وسكون العين واواً لم يقرأ بها! ونصه كذلك على أنها لغة لهذيل ودبير، وليس لقيس وعقيل ومن جاورهم وعامة بني أسد!.

ويبدو أن الباحث الكريم قد فهم من قول أبي حيان: "وضم أولها عند كثير من قيس..." أنه يقصد لهجة إخلاص الضم، ولو أنه تأنى قليلاً حتى نهاية النص لعرف أن هذه اللهجة لم يقرأ بها في القرآن الكريم البتة، كما نص أبو حيان على ذلك في نهاية النص. فقد بيّن أبو حيان في نصه هذا أن هناك ثلاث لغات في المبني للمفعول من الأفعال الجوف المعلّة هي: إخلاص الكسر وهي اللهجة الفصحى، ولهجة الإشمام، وهي فصيحة أيضاً بدلالة أنه قرئ بها في القرآن الكريم، ولكنها دون اللغة الأولى. قال الرضي<sup>(٣)</sup>: "وأما الإشمام فهو فصيح، وإن كان قليلاً. وحقيقة هذا

(١) في المطبوع: ساق وهو تحريف.

(٢) النشر في القراءات العشر ٢/٢٠٨.

(٣) شرح الكافية ٤/١٣١.

الإشمام أن تنحو بكسرة فاء الفعل نحو الضمة، فتميل الياء الساكنة بعدها نحو الواو قليلاً إذ هي تابعة لحركة ما قبلها. هذا هو مراد القراء والنحاة بالإشمام في هذا الموضوع". واللغة الثالثة والأخيرة هي إخلاص الضم، وهي أقل اللغات<sup>(١)</sup> فصاحة واستعمالاً، ولذا لم يقرأ بها في القرآن الكريم. قال الزجاج<sup>(٢)</sup>: "وقد يجوز في غير القرآن: قد قول ذلك وأفصح اللغات: "قيل" و"غيض" و"سيق الذين اتقوا ربهم". وإن شئت قلت: قِيلَ وَغُيِضَ وَسُيِّقَ، تروم في سائر أوائل ما لم يسم فاعله الضم في هذا الباب". وقال العكبري<sup>(٣)</sup>: "ومن العرب من يقول في مثل: قيل وبيع، قول وبوع. ولا يقرأ بذلك ما لم تثبت به رواية". ولم تذكر كتب القراءات، سواء أكانت للقراءات الصحيحة أم الشاذة أن أحداً قرأ بهذه اللهجة.

هذا، وكان الباحث الكريم قد أشار إلى مرجع آخر<sup>(٤)</sup> هو كتاب: إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر كمصدر آخر لهذه الأحكام التي جاء بها. ولكن هذا المرجع شأنه شأن البحر المحيط والمراجع الأخرى، لم يذكر قط أن الكسائي وهشاماً قرأ بإخلاص الضم، ولنتأمل نص كتاب الإتحاف<sup>(٥)</sup>: "وقرأ هشام والكسائي وكذا رويس بالإشمام كذلك في الأفعال السبعة وهو لغة قيس وعقيل ومن جاورهم، وافقهم الحسن والشنوبذي. وكيفية اللفظ به أن تلفظ بأول الفعل بحركة تامة مركبة من حركتين إفراناً لا شيوعاً، فجزء الضمة مقدم وهو الأقل، ويليه جزء الكسرة وهو الأكثر، ولذا تمخضت الياء. والباقون بإخلاص الكسرة". هذا ما جاء في الإتحاف، وليس فيه أي إشارة إلى أن أحداً قد قرأ بإخلاص الضم.

(١) شرح الكافية ١٣٠/٤.

(٢) معاني القرآن وإعرابه ١/٥٢ - ٥٣.

(٣) التبيين في إعراب القرآن ١/٢٨.

(٤) اللهجات العربية في التراث ٢/٥٧٠ هامش رقم ١.

(٥) إتحاف فضلاء البشر ص ١٢٩.

ومن هذا أيضاً، ما ظنه الدكتور الجندي تناقضاً في أقوال أبي حيان بين أحكامه على القراءات بشأن "عورات" من قوله تعالى<sup>(١)</sup>: "ثلاث عورات" وبشأن "روضات" من قوله تعالى<sup>(٢)</sup>: "والذين آمنوا وعملوا الصالحات في روضات الجنات" فقد قال أبو حيان بشأن "عورات":<sup>(٣)</sup> "وروي عن ابن عباس تحريك واو عورات بالفتح. والمشهور في كتب النحو أن تحريك الواو والياء في مثل هذا الجمع هو لغة هذيل بن مدركة". وقال بشأن "روضات":<sup>(٤)</sup> "واللغة الكثيرة تسكين الواو في روضات. ولغة هذيل بن مدركة فتح الواو لإجراء للمعتل مجرى الصحيح نحو: جَفَنَات. ولم يقرأ أحد ممن علمناه بلغتهم". وقد فهم الدكتور الجندي من عبارة أبي حيان الأخيرة أنه لم يقرأ أحد بلغة هذيل في القرآن كله! مع أنه كان قد حكم قبلاً بأن "عورات" قد قرئ بها على لغة هذيل. مما حمله على التعجب والاستغراب من صنيع أبي حيان الذي بدا له متناقضاً فقال<sup>(٥)</sup>: "ولهذا أعجب من أبي حيان ذلك الذي يذكر بأن قراءة قرآنية جاءت على لغة هذيل - يقول نفسه في مكان آخر من تفسيره "والذين آمنوا وعملوا الصالحات في روضات الجنات": ولغة هذيل بن مدركة فتح الواو ولم يقرأ أحد ممن علمناه بلغتهم". والصحيح أن أبا حيان لم يناقض نفسه، وأن كلامه صحيح سليم ولكن الباحث الكريم أساء فهم كلام أبي حيان. فأبو حيان لم يحكم في كلامه على "روضات" بأن لغة "هذيل لم يقرأ بها أحد في القرآن الكريم"، ولكنه حكم - وهو على حق - أنه لم يقرأ أحد من القراء كلمة "روضات" على لغة هذيل كما قرئت "عورات". فقول أبي حيان: "ولم يقرأ أحد ممن علمناه بلغتهم" خاص بكلمة "روضات" فقط. فلم يكن أبو حيان متناقضاً، وليس في كلامه ما يدعو إلى العجب والدهشة والاستغراب.

(١) سورة النور آية ٥٨.

(٢) سورة الشورى آية ٢٢.

(٣) البحر المحيط ٤٤٩/٦.

(٤) البحر المحيط ٥١٥/٧.

(٥) اللهجات العربية في التراث ٥٤٥/٢.

## المراجع

- ١- إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربع عشر، أحمد عبدالغني الدمياطي. رواه وصححه وعلق عليه: علي محمد الضباع. دار الندوة الجديدة. بيروت د. ت.
- ٢- أساس البلاغة. الزمخشري ط٢ مطبعة دار الكتب - القاهرة ١٩٧٢م.
- ٣- الأشباه والنظائر في النحو. جلال الدين السيوطي. تحقيق: عبدالعال سالم مكرم. ط١. مؤسسة الرسالة بيروت ١٩٨٥.
- ٤- الأصول في النحو. أبو بكر محمد بن سهل. تحقيق عبدالحسين الفتلي ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت ١٩٨٥.
- ٥- الاقتراح في علم أصول النحو. جلال الدين السيوطي. تحقيق: أحمد محمد قاسم. ط١ مطبعة السعادة. القاهرة ١٩٧٦م.
- ٦- البحر المحيط. أبو حيان. مكتبة ومطابع النصر الحديثة، الرياض، د. ت.
- ٧- بحوث ومقالات في اللغة. رمضان عبدالنواب. ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض ١٩٨٢.
- ٨- بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز. مجدالدين محمد بن يعقوب الفيروزآبادي. تحقيق عبدالعليم الطحاوي، المكتبة العلمية، بيروت، د. ت.
- ٩- تاريخ الأدب العربي. بروكلمان، ترجمة عبدالحليم النجار، ط٣. دار المعارف، القاهرة، د. ت.
- ١٠- التبيان في إعراب القرآن. أبو البقاء العكبري. تحقيق علي محمد البجاوي ط٢، دار الجيل، بيروت ١٩٨٧.
- ١١- تذكرة النحاة. أبو حيان. تحقيق: عفيف عبدالرحمن ط١، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٦.

- ١٢- الجمهرة. ابن دريد. مؤسسة الحلبي وشركاه للنشر والتوزيع، طبعة بالأوفست عن طبعة حيدر آباد الدكن/ الهند ١٣٤٥هـ.
- ١٣- خزانة الأدب. عبدالقادر بن عمر البغدادي. تحقيق عبدالسلام محمد هارون ط٢، الهيئة المصرية العامة للكتاب - القاهرة ١٩٧٩.
- ١٤- دراسات في فقه اللغة. صبحي الصالح. ط٦. دار العلم للملايين بيروت ١٩٧٦.
- ١٥- شرح أبيات سيبويه/ أبو جعفر النحاس. تحقيق: أحمد خطاب، ط١ جامعة الموصل - كلية الآداب. ١٩٧٤.
- ١٦- شرح أبيات سيبويه/ أبو محمد يوسف بن سعيد السيرافي. تحقيق محمد علي سلطاني. الجزء الأول من منشورات مجمع اللغة العربية بدمشق ١٩٧٦، والجزء الثاني نشر دار المأمون للتراث، دمشق ١٩٧٩.
- ١٧- شرح أشعار الهذليين/ أبو سعيد السكري، تحقيق: عبدالستار أحمد فراج، مراجعة محمود محمد شاكر. مكتبة دار العروبة، القاهرة، د. ت.
- ١٨- شرح التسهيل/ ابن مالك. تحقيق: عبدالرحمن السيد ومحمد بدوي المختون، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة ١٩٩٠م.
- ١٩- شرح الكافية/ الرضي الاسترابادي، عمل يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي ١٩٧٨.
- ٢٠- شرح ما يقع فيه التصحيف والتحريف/ أبو أحمد الحسن بن عبدالله العسكري، تحقيق: عبدالعزيز أحمد، ط١، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي. القاهرة ١٩٧٧م.
- ٢١- الصاحبى/ ابن فارس. تحقيق: السيد أحمد صقر. عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة ١٩٧٧م.

- ٢٢- الصحاح/ الجوهري، تحقيق أحمد عبدالغفور عطار، ط٢، دار العلم للملايين. بيروت ١٩٧٩.
- ٢٣- ضرائر الشعر/ ابن عصفور. تحقيق: السيد إبراهيم محمد، ط١، دار الأندلس، ١٩٨٠م.
- ٢٤- طبقات النحويين واللغويين/ أبو بكر الزبيدي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم. دار المعارف، القاهرة. د. ت.
- ٢٥- العمدة. ابن رشيق القيرواني. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٤، دار الجيل، بيروت ١٩٧٢م.
- ٢٦- فهرس شواهد سيبويه. أحمد راتب النفاخ، ط١، دار الأمانة. بيروت، ١٩٧٠م.
- ٢٧- الكتاب. سيبويه، تحقيق: عبدالسلام هارون. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة. ١٩٧٣م.
- ٢٨- الكتاب. سيبويه. ط١. المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، القاهرة ١٣١٦.
- ٢٩- لسان العرب. ابن منظور. الهيئة المصرية العامة للكتاب. القاهرة ١٩٧٣م.
- ٣٠- اللهجات العربية في التراث. أحمد علم الدين الجندي. ط١، الدار العربية للكتاب - ليبيا ١٩٧٨م.
- ٣١- ما تلحن فيه العامة. الكسائي. تحقيق: رمضان عبدالتواب. ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٢.
- ٣٢- مجالس ثعلب، ثعلب. تحقيق: عبدالسلام محمد هارون. النشرة الثانية. دار المعارف. القاهرة، ١٩٦٠م.
- ٣٣- مجالس العلماء. الزجاجي. تحقيق: عبدالسلام محمد هارون. ط٢، مكتبة الخانجي بالقاهرة. ودار الرفاعي بالرياض، ١٩٨٣م.

- ٣٤- مجمع الأمثال. الميداني. تحقيق: محمد محيي الدين عبدالحميد، ط٣. دار الفكر ببيروت ١٩٧٢م.
- ٣٥- المحكم والمحيط الأعظم. ابن سيده. تحقيق: محمد علي النجار. ط١. شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده. القاهرة. ١٩٧٣م.
- ٣٦- مراتب النحويين. أبو الطيب اللغوي. تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار نهضة مصر للطبع والنشر. القاهرة. د. ت.
- ٣٧- المزهري في علوم اللغة وأنواعها. جلال الدين السيوطي. تحقيق: محمد أحمد جاد المولى، علي محمد البجاوي، محمد أبو الفضل إبراهيم. ط٤، دار إحياء الكتب العربية - عيسى البابي الحلبي وشركاه. القاهرة ١٩٥٨.
- ٣٨- معاني القرآن وإعرابه. الزجاج. تحقيق: عبدالجليل شلبي، منشورات المكتبة العصرية. بيروت. د. ت.
- ٣٩- المعاني الكبير في أبيات المعاني. ابن قتيبة. ط١، دار الكتب العالمية، بيروت، ١٩٨٤م.
- ٤٠- مغني اللبيب عن كتب الأعراب. ابن هشام. تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمدالله. ط٢، دار الفكر، بيروت ١٩٦٩م.
- ٤١- المقرب في النحو/ ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبدالستار الجواري وعبدالله الجبوري، ط١، مطبعة العاني، بغداد ١٩٧١م.
- ٤٢- نشأة النحو. محمد الطنطاوي، ط٥، دار المعارف. القاهرة ١٩٧٣م.
- ٤٣- النشر في القراءات العشر. ابن الجزري. تصحيح ومراجعة علي محمد الضباع. المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة. د. ت.